شولتس يهاتف بوتين..ويدعوه للانسحاب الكامل من أوكرانيا

زيلينسكي: نتحرك في اتجاه واحد حتى النصر

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي

قوات أوكرانية

«وكالات» : توجه الرئيس الأوكراني فولودمير زيلينسكي، أمس الأربعاء، إلى إزيوم شرق البلاد، التي استعادت أوكرانيا السيطرة عليها، وقال إن القوات استعادت المزيد من الأراضي من القوات الروسية المتقهقرة.

وقال زيلينسكي، أثناء زيارته لمدينة إزيوم في شمال شرق البلاد، على مواقع التواصل الاجتماعي، إن علم أوكرانيا يرفرف مجددا في منطقة خاركيف.

وأضاف «نحن نتحرك في اتجاه واحد فقط، للأمام وحتى النصر».

وأظهرت الصور زيلينسكي يحيي الجنود الأوكرانيين المشاركين في الهجوم المضاد على القوات الروسية.

من جانب آخر وضعت حكومة أوكرانيا الثلاثاء ضمانات أمنية تعتبرها ضرورية للبلاد بمجرد انتهاء حربها ضد روسيا.

وتنص الخطة التي وضعها رئيس الإدارة الرئاسية أندريه يرماك، والأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي أندرس فوغ راسموسن في كييف يوم الثلاثاء على ما يحتاج إليه الجيش الأوكراني من المعدات والتدريب من حلفائه الغربيين لضمان قدرته على الدفاع عن سيادته في المستقبل.

وتقترح الخطة أن تضمن العديد من الدول الأوروبية، فضلا عن الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا وتركيا، أمن أوكرانيا، وأن تواصل أوكرانيا جهودها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

وفي حين قالت أوكرانيا في بداية الغزو الروسي إنها مستعدة للتخلي عن هدفها الدستوري المتمثل في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي مقابل وقف إطلاق النار، تقول كييف الآن إنها مهتمة حصراً بالعضوية الكاملة بدل ضمانات أمنية أكثر تحرراً.

من ناحية أخرى، حذر الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف، الذي أصبح واحداً من أكثر السياسيين المؤيدين للحرب في روسيا، من «حرب عالمية ثالثة» بعد مقترحات أوكرانيا.

وكتب على تليغرام أن الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي سيلزم الدول الأعضاء الأخرى بالدفاع عن أوكرانيا، مضيفاً أنه إذا كان الحلف يأمل في إضعاف روسيا بهذه الطريقة، فإنهم سيرون «الأرض تحترق ويذوب الأسمنت».

من جهة أخرى قالت موسكو إن الضمانات الأمنية التي تطالب بها أوكرانيا لحل دبلوماسي للحرب، تمثل خطراً على روسيا وهي مطلب يبرر أكثر الغزو الروسي.

وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أمس الأربعاء، إن أوكرانيا تواصل التطلع لعضوية حلف شمال الأطلسي حسب وكالة أنباء انترفاكس الروسية.

وأضاف «وبناء عليه، فإن الخطر الأكبر على البلاد لايزال قائماً، ويظل سبب عملية عسكرية خاصة ذي صلة، وفي الواقع يصبح، أكثر موضوعية».

وقال بيسكوف إن موقف روسيا من المفهوم «سلبي».

وفي الوقت الحاضر، لا يمكن لأي شخص إعطاء أوكرانيا ضمانات أمنية باستثناء القيادة الأوكرانية نفسها.

وتابع أن على كييف أن تتصرف بطريقة لا تشعر فيها روسيا أنها مهددة.

من جهة أخرى أكد الكرملين إجراء اتصال هاتفي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمستشار الألماني أولاف شولتس أمس الأول الثلاثاء.

وذكر الكرملين، أن بوتين لفت انتباه شولتس خلال الاتصال إلى «الانتهاكات الصارخة» التي يرتكبها الأوكرانيون للقانون الدولي الإنساني مشيراً إلى أن بوتين قال، إن الجيش الأوكراني يقصف مدنا في إقليم الدونباس، ويقتل مدنيين هناك.

وفيما يتعلق بملف توريدات الغاز، قال الكرملين، إن بوتين أكد أن روسيا مورد موثوق به مضيفاً، أن العقوبات الغربية أعاقت الصيانة الدورية لخط «نورد ستريم 1».

تجدر الإشارة إلى أن برلين أعلنت مراراً أنها تعتبر هذا السبب هو مجرد ذريعة لوقف توريدات الغاز الروسي عبر الخط.

وتابع بوتين، أن الأوكرانيين يتحملون المسؤولية عن الخطر الذي يهدد محطة زابوريجيا النووية بسبب استمرار قصفهم للمحطة.

كان المتحدث باسم الحكومة الألمانية شتيفن هيبشترايت أعلن عن إجراء اتصال هاتفي بين شولتس وبوتين، وذلك لأول مرة منذ أسابيع عديدة.

وأوضح هيبشترايت، أن شولتس حث في الاتصال الذي أجري أمس، واستغرق نحو 90 دقيقة على التوصل إلى حل دبلوماسي للحرب الروسية في أوكرانيا بأسرع ما يمكن، وأوضح السياسي الاشتراكي الديمقراطي أن هذا الحل يقوم على وقف إطلاق النار، والانسحاب الكامل للقوات الروسية واحترام وحدة الأراضي الأوكرانية وسيادتها.

وأضاف هيبشترايت، أن «المستشار أكد أن أي خطوات ضم روسية أخرى لن تمر دون رد ولن يتم الاعتراف بها بأي حال من الأحوال».

كانت آخر مرة أجرى فيها شولتس اتصالاً هاتفياً مع بوتين في نهاية مايو الماضي، وجرى هذا الاتصال آنذاك بمشاركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

ومنذ هذا الاتصال الأخير وقعت تطورات مأساوية أخرى في منطقة الحرب.

وأفادت التصريحات الصادرة من الحكومة الألمانية بأن الاتصال الهاتفي الذي جرى اليوم تطرق أيضاً إلى الوضع في محطة زابوريجيا النووية، وقال هيبشترايت إن شولتس أكد على ضرورة أن تضمن روسيا أمن المحطة النووية التي تحتلها قوات روسية.

وأضاف هيبشترايت، أن شولتس طالب بوتين أيضاً بتجنب أي خطوة من خطوات التصعيد وطالب أيضاً بالتنفيذ الفوري لكل التدابير الموصى بها والواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتابع هيبشترايت، أن المحادثة الهاتفية تناولت أيضاً قضية الوضع العالمي للمواد الغذائية والذي توتر على نحو خاص جراء الحرب الروسية على أوكرانيا.

من جهة أخرى قالت الاستخبارات الأمريكية إن روسيا أرسلت 300 مليون دولار على الأقل سراً لأحزاب سياسية ومرشحين أجانب في أكثر من 20 بلداً منذ 2014 لكسب نفوذ فيها، وفق تقرير استخباراتي رُفعت عنه السرية أمس الثلاثاء.

وقال مسؤول أمريكي كبير إن الولايات المتحدة «تعتبر أن المبلغ المذكور تقديرات دنيا، وأن روسيا على الأرجح حولت بشكل سري المزيد من الأموال التي لم تُرصد» دون أن يحدد بالاسم الدول المعنية.

وفي إحدى الحالات، وفر السفير الروسي في دولة آسيوية لم يذكر اسمها ملايين الدولارات لمرشح رئاسي، وطالبت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بهذا التقييم بعد الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير الماضي، فيما أطلقت تزامناً مبادرات عدة لعزل موسكو على الساحة الدولية.

وقال المسؤول إن الخارجية الأمريكية ستتشارك هذه الاستنتاجات مع حكومات أكثر من مئة بلد، ولم يحلل هذا التقييم التدخل الروسي في السياسة الأمريكية، لكن سبق للاستخبارات الأمريكية أن قالت إن موسكو تدخلت في الانتخابات الأمريكية في 2016، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي دعماً لدونالد ترامب الذي أعرب عن إعجابه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

تتمات

النواف : دبلوماسيتنا

والسعي الدائم للتوصل إلى سلام عادل وشامل في مختلف القضايا الإقليمية والدولية، مشيدا بالدور الذي تقوم به المنظمة الدولية في دعم الاستقرار والتنمية في مختلف المناطق.

وقال ممثل سمو أمير البلاد، إن دبلوماسية دولة الكويت ثابتة منذ انضمامها للمنظمة الدولية وتؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادة الدول، وحسن الجوار والاحترام المتبادل بينها، بما يحقق تطلعات الشعوب في العيش بأمن وسلام واستقرار.

ودعا سموه المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته من أجل وقف الحروب وفض النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ونبذ العنف والإرهاب بكل أشكاله وصوره، ومحاربة الفقر، مؤكدا دعم دولة الكويت المستمر لجهود الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة في هذا الصدد.

وأشار سموه إلى حرص دولة الكويت على مواصلة دورها الإنساني المميز في معالجة الكوارث والأزمات، وإغاثة الشعوب المنكوبة، ودعم جهود التنمية في مختلف دول العالم والتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المختلفة العاملة في هذا المجال.

وقد كان في مقدمة مستقبلي سمو رئيس مجلس الوزراء، لدى وصوله إلى نيويورك، وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر، وسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية جاسم البديوي، ومندوب الكويت الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة طارق محمد البناي، وأعضاء السفارة.

إغلاق المحلات

على جميع المحلات التجارية بمناطق السكن الخاص، بما فيها الموجودة في العقارات السكنية وأفرع الجمعيات التعاونية ومحطات النقل العام والبلوكات التجارية وغيرها من المحلات الأخرى، عدا الأسواق المركزية التابعة للجمعيات التعاونية والصيدليات.

ويسمح للمحلات التي لها أكثر من واجهة ولها باب خدمة منفصل بتوصيل الطلبات فقط من دون البيع المباشر أو التوصيل في حدود الموقع «خاصة مواقف السيارات» مع غلق جميع الأبواب الرئيسية.

وبحسب المادة الثالثة من القرار، في حالة طلب الحصول على أي استثناء لبعض الأنشطة فإنه يتعين الحصول على موافقة وزارة الداخلية.

«الصحة العالمية»

الماضي تراجع عدد الوفيات الأسبوعية جراء كوفيد-19 إلى ادنى مستوى له منذ مارس 2020.. لم نكن يوما بموقع أفضل مما نحن عليه الان للقضاء على الجائحة» لكنه حذر «لم ندرك ذلك بعد لكن النهاية في متناول اليد».

فتاة وشاب

وأفادت معلومات خاصة لموقع «سكاي نيوز عربية»، بأن الشابة استطاعت في نهاية المطاف الحصول على 13 ألف دولار والخروج من فرع المصرف.

وذكرت مراسلة «سكاي نيوز عربية» أن السلاح تبين لاحقا أنه من البلاستيك وغير حقيقي.

وتتكرر من حين لآخر حوادث اقتحام المودعين للمصارف اللبنانية للمطالبة بسحب أموالهم المجمدة، مما يعكس خطورة الأوضاع الأمنية في البلاد، التي تعاني أوضاعا اقتصادية صعبة.

ويقول المودعون إن البنوك تعمد إلى احتجاز ودائعهم دون سابق إنذار أو تفرض قيودا مشددة على سحبها.

كما نجح مودع آخر ويدعى شرف الدين بالحصول على مبلغ ٣٠ ألف دولار أميركي لاحقا بعد اقتحامه مصرفا آخر في منطقة عاليه بحسب ما أعلنت جمعية جمعية المودعين اللبنانيين، التي قالت إنه وقع اقتحام لأحد المصارف في منطقة عاليه بمحافظة جبل لبنان. وأضافت الجمعية عبر حسابها على تويتر أن بنك ميد «مجموعة البحر المتوسط» فرع عاليه «سقط امام المودعين».

ووفقًا لجمعية المودعين فقد حصل شرف الدين على مبلغ ٣٠ ألف دولار أميركي «فريش» قبل أن يسلّم نفسه للقوى الأمنية.

إلا أن الأمن العام اللبناني نفى لاحقا ما تردد عن توقيفه المودعة المسلحة في بيروت، كما نفى مغادرتها لبنان في حين تباينت المعلومات حول المبلغ الذي استردته من المصرف.

وذكرت مصادر «العربية» و«الحدث» أن عددا من الجرحى سقطوا خارج المصرف الذي جرى اقتحامه في بيروت بسبب التدافع.

وبررت سالي فعلتها عبر فيديو بثته على صفحتها على فيسبوك، بأن سبب ما قامت به هو دفع تكاليف المستشفى لشقيقتها التي تموت داخله، حسب قولها.

وفي أوّل تصريح لها بعد اقتحامها مصرف «لبنان والمهجر» في السوديكو، أعلنت المودعة سالي حافظ أنه «منذ زمن طويل وأنا أرجو البنك ولم يف أحد بوعوده معنا ولم تقف معنا أي وزارة». ولفتتٍ حافظ في مقابلة صحافية، الى أن «البنك سرقنا علناً وبشكل مباشر ورأيت أختي تموت أمام عيني ولم يعد لدي ما أخسره».

وقالت : «منذ يومين رجوت مدير البنك وقلت له أختي تموت، عرض إعطاءنا 200 دولار على الـ12 ألف لبناني بالشهر. ووصلت إلى حد قررت بيع كليتي حتى تتعالج شقيقتي».

أضافت : «شفت شقفة منّي عم تدوب أمامي، وفي بنك فشخة عن بيتي في 20 ألف دولار جمعناها بعرق جبينا وأختي بحاجة إلى 50 ألف دولار ونحن بعنا نصف أغراض بيتنا».

وتابعت : «لم يعد أمامي حل ونحن أخذنا 13 ألف دولار، 12 ألفاً «فريش» والباقي على اللبناني ووثقنا ذلك عبر الكاميرات».

واعتذرت حافظ عن الخوف الذي سببته لأي أحد وقالت، «لم أكن أريد إيذاء أحد سلاحي يلعب فيه ابن أختي وهو لعبة يستعملونها بالمسلسلات وأنا ضد السلاح المتفلت».

وكان لافتاً ما نشرته سالي قبل يوم عبر صفحتها على فيسبوك أمس، إذ كتبت «يا عمري بوعدك لح تسافري وتتعالجي وترجعي توقفي عا إجريكي وتربّي بنتك لو بدّا تكلّفني حياتي عليي وعا أعدائي الله يشفيكي يا اغلى من روحي».

وعمدت المودعة سالي حافظ إلى إلقاء مادة البنزين على نفسها وهددت بإحراق نفسها في حال عدم تسليمها وديعتها لمعالجة شقيقتها المريضة.

وأظهرت لقطات فيديو بثتها القناة عبر حسابها على تويتر، امرأة تحمل سلاحا بداخل البنك.

وكانت مجموعة من المودعين من جمعية «صرخة المودعين» اقتحمت قبل ظهر أمس الأربعاء المصرف «بلوم بنك» فرع السوديكو، واحتجزت عدداً من الرهائن.

كما أصدر بنك لبنان والمهجر «Blom Bank» بياناً اعلن فيه أن ما حصل في أحد فروعه هو «عملية مدبّرة».

يذكر ان ظاهرة إقتحام المصارف من قبل المودعين وإجبار الموظفين بالقوّة على تحرير جزء من ودائعهم المحجوزة، تتكرر وكان اخرها في شهر أغسطس الفائت، حيث إقتحم أحد المودعين فرع «فِيديرال بنك» في شارع الحمرا بالعاصمة بيروت مطالبا بالحصول على وديعته لمعالجة والده المريض. وتمكّن من الحصول على جزء منها بعد توقيفه لأيام.

تحذير أممي

العودة إلى القتال على نطاق أوسع، لكن هذا هو ما قد تتجه إليه»، وأضاف: «كان لدينا اعتقاد في وقت ما أن الحرب انتهت تماما في سورية»، لكن الانتهاكات الموثقة في التقرير تثبت عكس ذلك.

وخلص التقرير المؤلف من 50 صفحة إلى أن «الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني» ازدادت في جميع أنحاء البلاد خلال الأشهر الستة الماضية.

وأشار التقرير إلى اندلاع قتال في شمال شرقي سورية وشمال غربيها، تسبب في سقوط عشرات القتلى من المدنيين، وحدّ من إمدادات الغذاء والماء.

وفي المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، وثقت اللجنة مقتل قادة سابقين للمعارضة، والعديد من مداهمات المنازل، واستمرار التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز.

وقال عضو اللجنة هاني مجلي إن الضربات الجوية الروسية على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة زادت بشكل ملحوظ في الأشهر القليلة الماضية. وأضاف للصحافيين: «نشهد تصاعدا في العنف».

كما وثّقت اللجنة أكثر من 12 غارة للاحتلال الإسرائيلي في أنحاء سورية في الأشهر الستة الأولى من عام 2022، من بينها هجوم على مطار دمشق الدولي، أدى إلى توقفه عن العمل لمدة أسبوعين تقريبا.

وذكرت الأمم المتحدة، اليوم الأربعاء، أنها لم تتمكن من إرسال مساعدات إنسانية إلى سورية جوا خلال تلك الفترة.

ولم تنقطع منذ نحو أربع سنوات عمليات تنظيم «داعش» في البادية السورية وفي ريف دير الزور الشرقي شمال نهر الفرات، إلا أن وتيرة هذه العمليات ارتفعت في الآونة الأخيرة.

ويتخذ تنظيم «داعش» من البادية السورية مسرحاً لعملياته، مستفيداً من اتساع رقعته الجغرافية للهروب من القصف الجوي. وينفذ التنظيم عمليات على طول هذه البادية وعرضها، التي تقع ضمن الحدود الإدارية لمحافظات دير الزور، الرقة، حلب، حماة، حمص، السويداء.

إلى ذلك، لم تتوقف عمليات التنظيم في ريف دير الزور الشرقي الواقع شمال نهر الفرات، والخاضع لـ«قوات سورية الديمقراطية» «قسد»، التي كانت أعلنت، مطلع عام 2019، نهاية التنظيم في ما بات يُعرف بـ«منطقة شرق نهر الفرات».

واشنطن تفرض

معلومات في الولايات المتحدة وخارجها.

وكانت الخزانة الأميركية قد فرضت الأسبوع الماضي عقوبات على وزارة الاستخبارات والأمن الإيرانية ووزير الاستخبارات الإيراني، جراء «المشاركة في الأنشطة الإلكترونية ضد الولايات المتحدة وحلفائها، ومن بينها الهجوم السيبراني الأخير على ألبانيا»، وفق بيان.

وقبلها، فرضت الوزارة عقوبات على شخص وأربع شركات من إيران لـ«تعاملهم مع روسيا ومخالفة أوامر تنفيذية».